مقام ما اضيف اليه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بكونه
كلاما على السند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة والفعل
من مثلا سند اخر غير صحيح اذا الاضافة حقيقة في شئ من الاشياء
بل هو حكمي محض واعتباري صرف حققناه في صدر الكتاب ولا فرق
بين الفعل واسمه في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضى
للاستناد هو الدلالة على الفاعل موجودة فيهما على السواء وان
اراد والاجماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ
فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات والخارج لا يدفع
الضرر بل مرده وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار
بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما
وهذا بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار
ما سبق اعني الاستتار وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال
مثلا زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم مم والسند
مر وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل مع ان اعماله منونا اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة ومهما امع كونه مخصوصا
باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والمفعول
وقل اعماله الى المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره

بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشئ والمقدر به وهذا
في الفعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فلكثير بيان كقوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لكونه
ملابسا بمعنى الحال والاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تع
وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول
لا في العامل مضمرا او مظهرا ولا في الظرف واعتمد عطف على الفعل
المحذوف بعد لو على المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا
عمرا او ذو الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف كجاء رجل
ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد
عمرا او حرف النفي من ولا وان ولو حذف الحرف ليشمل النفي
المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ التم
الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا
وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس
كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف
النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)